مجتمع

تركيا: إنقاذ طفلة بعد 91 ساعة على زلزال إزمير

أعلن رئيس بلدية إزمير، تونج صويار، أنّ فرق البحث والإنقاذ التركية تمكنت من إنقاذ طفلة عالقة تحت أنقاض مبنى، بعد مضي 91 ساعة على وقوع زلزال عنيف في ولاية إزمير، غربي البلاد. ونجحت الفرق المختصة، أمس الثلاثاء، في إخراج الطفلة من تحت الأنقاض ونقلها إلى المستشفى لتتلقى الرعاية اللازمة. وتعتبر الطفلة، الشخص الـ107 الذي يجري إنقاذه من تحت أنقاض المباني المدمرة من جراء الزلزال الذي وقع الجمعة، بقوة 6,6 درجات قبالة ساحل سيفري حصار، وأدى إلى مقتل 102 شخص وإصابة نحو ألف. (الأناضول)

الجزائر: انطلاق حملة التلقيح من الإنفلونزا الموسمية

انطلقت، أمس الثلاثاء، الحملة الوطنية للتلقيح ضد الإنفلونزا الموسمية في الجزائر التي ستدوم طوال فصلي الخريف والشتاء، بحسب بيان لوزارة الصحة. وأكدت الوزارة توفر اللقاح في مؤسسات الصحة العامة ووكالات الصيدلة، مذكرة أنّه «كلّ فصل خريف يصاب آلاف الأشخاص في الجزائر بالإنفلونزا الموسمية» ويبقى التلقيح «الحلّ الأكثر نجاحاً» للوقاية من تعقيدات هذه الإنفلونزا. وأشارت إلى ضرورة تجديد التلقيح ضدها كلّ سنة بالنسبة لجميع الأشخاص الأكثر عرضة للمضاعفات. (وكالة الأنباء الجزائرية)

تخفيض الوزن بحقنة واحدة

ابتكر علماء أميركيون جسماً مضاداً خاصاً، تساعد حقنة واحدة منه في تسريع عملية التمثيل الغذائي وتخفيض الوزن. وأفادت دورية «بروسيدينغزاوف ذا ناشونال أكاديمي أوف ساينس» العلمية التي نشرت نتائج الدراسة، بأنّ مفعول الجسم المضاد «BFKB8488A» الذي ابتكره العلماء يستمر فترة طويلة، يحاكي عمل هرمون «FGF21» الذي تنتجه خلايا النسيج الدهني والبنكرياس، وينظم عملية التمثيل الغذائي واستهلاك الطاقة وسلوك التغذية. يذكر أنّ نتائج التجارب التي أجراها العلماء على الفئران المخبرية، أثبتت أنّ حقن هذا الهرمون أو نظائره في الجسم بصورة دورية، يحسن عملية التمثيل الغذائي، مما يساعد في تخفيض الوزن. وقد أجرى الباحثون تجربة شارك فيها 60 شخصاً يعانون من الوزن الزائد والسمنة، قُسموا إلى مجموعتين: المجموعة الأولى حقن أفرادها بجرعة من الجسم المضاد المبتكر، وحقن أفراد المجموعة الثانية بدواء وهمي. وأظهرت نتائج هذه التجربة أنّ مفعول جرعة واحدة من الجسم المضاد يستمر 60 يوماً، انخفض خلالها وزن الذين حقنوا به بمقدار 1,2 كغ، في حين انخفض وزن أفراد المجموعة الثانية بمقدار 0,28 كغ. وجميع المشتركين في التجربة كانوا يتناولون نظاماً غذائياً متوازناً من السعرات الحرارية، وبعد مضيّ أسبوع على بداية التجربة، اختفت عندهم الرغبة في تناول الحلويات، وتحسنت مؤشرات عمل القلب، وانخفض استهلاك الكربوهيدرات بنسبة 50 في المائة خلال الأيام 15- 22 من بداية التجربة.
(قنا)

(نك تايلور/ Getty)

«ضريبة عدم الإنجاب» في روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع تزايد المخاوف الناتجة من استمرار تراجع عدد سكان روسيا، في ضوء الفجوة بين عدد الوفيات والمواليد الجدد، ترتفع بين الحين والآخر الأصوات المطالبة بفرض «ضريبة عدم الانجاب»، وسط تشكيك الخبراء في فاعلية مثل هذا الإجراء لتحسين الوضع الديموغرافي في البلاد. وجاءت آخر دعوة من هذا القبيل على خلفية اقتراح «اتّحاد الأمهات» في وقت سابق من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بفرض «ضريبة عدم الإنجاب» بقيمة رمزية بحدود 500 روبل (نحو 7 دولارات) شهرياً للرجال والنساء في عمر الإنجاب، في حال عزوفهم عن الإنجاب، مع إعفاء من لا يتسنى لهم ذلك لأسباب طبية من الضريبة. رغم ذلك، لم تلقَ المبادرة تأييداً من سلطات البلاد. وأكدت وزارة المالية الروسية أن مسألة فرض «ضريبة عدم الإنجاب» في روسيا غير مطروحة للنقاش، كذلك لم تحظَ بدعم البرلمان الروسي. ويقول النائب الأول لرئيسة لجنة السياسات الاجتماعية في مجلس الاتحاد (الشيوخ) الروسي، فاليري ريازانسكي، لصحيفة «إر بي كا»: «أعتقد أن هذه المبادرة غير قابلة للحياة، لأنها تتعارض مع أسس الدستور. هذه حرية اختيار للإنسان. وإذا كان الشخص غير قادر على الإنجاب لأسباب صحية، فهل عليه جمع شهادات طبية لتقديمها إلى هيئة الضرائب؟ هذه مبادرة سخيفة لن تنال الدعم على الأرجح».

في هذا الإطار، يقول مدير معهد الديموغرافيا التابع للمدرسة العليا للاقتصاد في موسكو، أناتولي فيشنيفسكي، إن فرض «ضريبة عدم الإنجاب» يتعارض مع مبادئ العدالة والأخلاقيات، لافتاً إلى أن التجربة السوفييتية لتطبيق مثل هذه الضريبة هدفت إلى تأمين أموال للدولة في أثناء الحرب العالمية الثانية، لا تحفيز الإنجاب. ويقول فيشنيفسكي لـ «العربي الجديد»: «تُفرض ضريبة على الدخل أو الأملاك، لا على غياب شيء، وخصوصاً أن الناس غير ملزمين بالإنجاب. من هنا، يتعارض فرض ضريبة عدم الإنجاب مع مبادئ العدالة». ويقلل من مساهمة فرض الضريبة في زيادة معدلات الإنجاب وإيرادات الدولة، قائلاً: «تعدد الأبناء في العائلة لا علاقة له بالظروف الاقتصادية. المبلغ الذي يمكن تحصيله بفضل هذه الضريبة لا يعادل نصف الراتب في كل الأحوال».

وفي ما يتعلّق بالإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحفيز العائلات على الإنجاب، يقول: «تبلغ ضريبة الدخل في روسيا 13 في المائة، ويمكن تخفيفها لدى العائلات التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر، أو زيادة الإعفاءات الضريبية. أما على صعيد القوانين، فيجب خلق البنية التحتية اللازمة لدعم العائلات التي لديها أكثر من طفل وزيادة دعمها مادياً». ويخلص إلى أن حل المشكلة الديموغرافية في روسيا لا يتطلب زيادة معدلات الإنجاب، بل يجب الارتقاء بالأعمار المتوقعة وسداد الفجوة بين أعمار الرجال والنساء. ويقول: «الأعمار المتوقعة للنساء في روسيا أقل من تلك في أوروبا. وتؤدي الفجوة بين أعمار النساء والرجال إلى خسائر كما في أوقات الحرب». يضيف أن معدلات وفيات الرجال في روسيا مرتفعة جداً، والإفراط في تناول الكحول ليس السبب الوحيد لذلك. كذلك إنّ واقع منظومة الرعاية الصحية غير مرض. صحيح أن الأعمار المتوقعة في بلادنا تشهد ارتفاعاً منذ عام 2004، لكن لم يتسنّ تغيير الوضع جذرياً حتى الآن».

وبحسب الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الروسية، ارتفع متوسط الأعمار المتوقعة في العام الماضي إلى أعلى مستوى تاريخياً، وقد بلغ 73,4 سنة، بينما تقتضي أهداف التنمية القومية التي حددها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الارتقاء بهذا المؤشر إلى 78 عاماً بحلول عام 2024، و80 عاماً بحلول عام 2030. مع ذلك، أظهرت دراسة سابقة نشرت في مجلة «ذا لانسيت» الطبية الدولية أن روسيا تعاني من فجوة كبيرة تزيد على عشر سنوات، بين الأعمار المتوقعة للنساء (76,2 عاماً) والرجال (65,4 عاماً)، بحسب الأرقام الصادرة عام 2016. وكان نحو 60 في المائة من الوفيات المبكرة للرجال ما بين الـ 15 والـ 49 من العمر ناتجاً من التدخين وتناول الكحول والمخدرات، في مقابل 47 في المائة من الوفيات لدى النساء.

جذور سوفييتية

تعود جذور «ضريبة عدم الإنجاب» في روسيا إلى الحقبة السوفييتية، إذ كانت الدولة تفرض ضريبة نسبتها 6 في المائة من الراتب الشهري على الرجال الممتنعين عن الإنجاب الذين تراوح أعمارهم ما بين 20 و50 عاماً، والنساء المتزوجات من دون أطفال اللواتي تراوح أعمارهن ما بين 20 و45 عاماً منذ عام 1941، والغيت بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي عام 1991.

تحقيق

عوائق دراسية

معاناة سوريي لبنان مع التعليم المدمج

غياب أجهزة الكومبيوتر وامتلاك العائلة بأكملها هاتفاً ذكياً واحداً من عوائق عملية تعليم التلاميذ السوريين في لبنان، إلى جانب عوائق أخرى، مع اعتماد وزارة التربية على التعليم المدمج

بيروت ـ **سارة مطر**

لا يختلف مصير التلاميذ من أبناء اللاجئين السوريين عن أقرانهم اللبنانيين في غموض العام الدراسي وهاجس الأهالي من انتشار فيروس كورونا الجديد بين صفوف أبنائهم، لا سيّما أنّ عددهم تخطّى العام الماضي نصف عدد التلاميذ اللبنانيين. القلق والخوف نفسهما لكنّ المعاناة مضاعفة، إذ إنّ معظمهم يقطنون في مخيمات تنعدم فيها الكهرباء وشبكة الإنترنت، ولا يمتلكون وسيلة للتعلّم عن بُعد سوى هواتف ذويهم، إن وجدت، مع عدم توفر أيّ كومبيوتر أو أجهزة إلكترونية مساندة للعملية التعليمية، في ظلّ عدم تمخّض أيّ نتيجة عن المساعي الرامية إلى تأمين هذه الأجهزة لهم حتى اليوم، وفي ظل فضيحة وجود 8 آلاف كمبيوتر محمول مخصّص للمدارس الرسمية في المستودعات منذ نحو سنتين ونصف السنة، والتي وعد وزير التربية والتعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب بأواخر شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بأنها «ستكون في المدارس والصفوف الأسبوع المقبل».

ومن منطلق شمولهم كالّلبنانيّين بقرار وزارة التربية والتعليم العالي لناحية اتّباع التعليم المدمج والتحاقهم تدريجياً بالمدارس الرسمية، بدأ التلاميذ السوريون في الصف التاسع الأساسي وما فوقهما المعتاد في فترة بعد الظهر في 15 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في حين التحق تلاميذ السابع والثامن الأساسيين في التاسع والعاشر من الشهر الماضي، ويُنتظر أن يلتحق صفوف الحلقتين الأولى والثانية (من الأول إلى السادس الأساسي) يوم غد الخميس، في حين اكتمل التحاق التلامذة اللبنانيين وسط مناشدات الأهالي لوقف العودة «الجريمة» في ظل ارتفاع عدّاد الإصابات بالفيروس في لبنان.

أكبر العوائق

ووفق مديرة وحدة إدارة ومتابعة برنامج التعليم الشامل في وزارة التربية والتعليم العالي، صونيا خوري، فإنّ «عدد التلاميذ غير اللبنانيّين في المدارس الرسمية ضمن دوام بعد الظهر قارب العام الماضي 149 ألف تلميذ، 99 في المائة منهم من الجنسية السورية. أمّا ضمن دوام قبل الظهر فقد بلغ نحو 49 ألف تلميذ، غالبيتهم من الجنسيتين السورية والفلسطينية وبعض العراقيّين وجنسيات أخرى، في حين قارب عدد التلاميذ اللبنانيّين نحو 231 ألفاً».

وتقول خوري: «هناك بلبلة وخوف لدى أهالي التلاميذ السوريين، سواء بالنسبة لانتقال عدوى كورونا أو بالنسبة لمصير أبنائهم التعليمي، خصوصاً أنّ المشاكل أكبر لدى السوريين لعدم امتلاكهم أجهزة كافية لكلّ أفراد العائلة تضمن التواصل بينهم وبين المدرسة، وهذا ما يخيفنا. وقد تبيّن مؤخراً في دراسة ليونيسف، شاركنا في تحليلها، أنّ العائلة الواحدة تمتلك جهازاً واحداً، هو الهاتف، غير أنّه وفي أغلب الأوقات يكون بحوزة ولي الأمر الذي يكون عادةً في عمله. وهذا يُعدّ من العوائق أمام اللاجئين، إلى جانب عدم توافر الكهرباء والإنترنت».

وإذ تلفت إلى أنّ «وزير التربية يتابع شخصياً كيفية تأمين الأجهزة الإلكترونية والتقنية اللازمة» تؤكّد لـ«العربي الجديد» أنّه لا علم لها بالتفاصيل، ولا إذا كان تأمينها يتمّ عبر منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتضيف: «حتى لو تعذّر تأمين الأجهزة المطلوبة، فالتعليم سيكون مدمجاً، إذ تُعطى غالبية الدروس في الأسبوع الحضوري، ويُخصّص أسبوع التعلّم عن بُعد فقط للمتابعة وتمكين التلاميذ عبر فروض دراسية وواجبات منزلية، سواء عن طريق مستندات وأوراق يُزوّدون بها في اليوم الأخير من كلّ أسبوع حضوري، أو تُرسل عبر تطبيق واتساب أو زوم أو غيرهما، إذ تُترك للمدرسة صلاحية اختيار الطريقة التي تمنع كلّ تلميذ من متابعة دروسه». وتشدّد خوري على أنّ «الفترة عصيبة على الجميع، اجتماعياً واقتصادياً وصحيّاً، لذلك لن يكون العام الدراسي سهلاً على التلاميذ اللاجئين، لكنّ هذا لا يعني استحالته أو عدم قابليته للتطبيق، كما أنّنا نحاول قدر الإمكان ضمان جودة التعليم وتطبيق الإجراءات الكفيلة بذلك في دوام بعد الظهر، تماماً كما نفعل في دوام قبل الظهر للتلاميذ اللبنانيين، لكنّ العوائق أكثر لدى التلاميذ السوريين، في ظل عدم تمكن الأهل من متابعة أبنائهم أكاديمياً. لذلك، كان خيار التعليم المدمج، وتمّ كذلك تقليص المنهج الدراسي إلى النصف، أسوة باللبنانيين، ولم يعد هناك من داع لثلاثين أسبوعاً كما كلّ عام لإنهاء المنهج الدراسي».

جهاز واحد لكلّ أفراد العائلة

في السياق، يوضح معنيّون ببرنامج التعليم لدى منظمة «يونيسف» أنّ «مدارس اللاجئين السوريين جزء من نظام التعليم الرسمي في لبنان، تنطبق عليها القرارات الصادرة عن وزارة التربية اللبنانية. ووفقاً لذلك، سيتبع الجميع، بمن فيهم تلاميذ فترة ما بعد الظهر، التعليم المدمج، الذي يقسّم التلاميذ إلى مجموعتين، لضمان حضور 50 في المائة منهم كحدّ أقصى في كلّ أسبوع، على أن يتابع النصف الآخر تعليمه عن بعد، والعكس صحيح في الأسبوع التالي».

وعن مدى تأمين أجهزة الكومبيوتر وغيرها للتلاميذ والمعلّمين، يقول المعنيون لـ«العربي الجديد»: «نسعى ليونيسف بالتعاون مع وزارة التربية اللبنانية والمجتمع الدولي إلى تجهيز المدارس الرسمية بوسائل وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كأولويّة حيويّة، ليس فقط لضمان مسار التعلّم عن بُعد لجميع التلاميذ بغض النظر عن وضعهم أو جنسيتهم، أو لتدريب المعلّمين، إنما أيضاً كمبادرة طويلة الأمد لترسيخ مفهوم التعلّم من خلال تقنيات متطوّرة تلبّي الأهداف المرجوّة منها، وتطاول كذلك التلاميذ الأكثر حاجة من اللبنانيين وجنسيات أخرى، كجزء من خطة وزارة التربية للتعلّم عن بُعد».

وكان برنامج التعليم في «يونيسف» قد أنجز في إبريل/ نيسان الماضي تقييماً سريعاً لجاهزيّة التعلّم (LeaRA) لتحديد مدى جهوزيّة الأهالي والتلاميذ في صفوف اللاجئين والمجتمعات المضيفة، سواء لناحية متابعة عمليّة التعلم أو إمكانيّة الوصول إلى الإنترنت والأجهزة والتقنيات المطلوبة، في ضوء جائحة كورونا، وتعثّر فرص التعلّم المنتظمة. ووفق المعنيّين فقد «جرى مسح نحو 10 آلاف أسرة وأكثر من 47 ألف طفل مسجّلين في برامج التعليم غير الرسمي (80 في المائة) أو في برامج دعم الاستبقاء المرتبطة بالتعليم الرسمي (20 في المائة). وأظهرت النتائج أنّ 96 في المائة من العائلات السورية المشمولة بالمسح تمتلك هاتفاً ذكيّاً واحداً، ما يعني أنّ كلّ أسرة تمتلك هاتفاً ذكيّاً كمعدّل وسطي، مع انعدام القدرة تقريباً على امتلاك أجهزة إلكترونيّة أخرى».

ويؤكّد المعنيّون أنّ «الدور الأساس ليونيسف يكمن في تمويل رسوم تسجيل التلاميذ في التعليم الأساسي للمدارس الرسمية (من الروضة حتى الصف التاسع) في الفترتين الصباحية والمسائية، وتوفير الإمدادات اللازمة ودعم تكاليف النقل والوقود»، مشيرين إلى أنّ المنظمة «تقدّم اليوم كمّامات لجميع التلاميذ والعاملين في المدارس الرسمية ومؤسّسات التعليم والتدريب التقني والمهني الرسمية، بالإضافة إلى موازين الحرارة ومواد النظافة والتعقيم. كما ساهمت يونيسف، بالتعاون مع هيئات ووكالات أخرى، في تطوير وطباعة البروتوكول الصحي لوزارة التربية. وتحرص كذلك على تطوير بروتوكول الدعم النفسي والاجتماعي: سلامة العودة إلى المدرسة (PSS). كذلك، تدعم أطفال اللاجئين السوريين خارج المدرسة عبر تمويل برامج التعليم غير الرسمي المنفّذة من قبل المنظمات غير الحكومية الشريكة».

عام دراسي صعب

وتشدّد المتحدثة الرسمية باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دلال حرب، على أنّ «العام الدراسي الحالي عامٌ صعب، ونحن نعي تماماً صعوبة وصول التلاميذ اللاجئين إلى الوسائل المطلوبة لتلقّي التعلّم عن بُعد، وهو أمر يجب النظر به والمساعدة بالطريقة الفضلى من أجل تحقيق إمكانيّة الوصول إلى التعلّم وضمان جودة التعليم». وتقول لـ«العربي الجديد»: «أولويّات المفوضيّة لعام 2020/ 2021 الحرص على أن تلحظ أيّ استراتيجية تعلّم مجمل المصاعب التي تواجه التلاميذ اللاجئين، لا سيّما في ظلّ الأزمة الاقتصادية اللبنانية وظروفهم المعيشية وجائحة كورونا، وذلك تفادياً لتسرّبهم من المدارس، وبالتالي معالجة الأسباب التي قد تؤدّي لذلك». وتشير حرب إلى أنّ «المفوضية تعمل على تقييم الحاجات، وتسعى مع الجهات المانحة إلى تأمين أجهزة إلكترونية كافية للتلاميذ اللاجئين وباقات إنترنت، خصوصاً في ظل حيازة العائلة اللاجئة على جهاز ذكي واحد، ما يعيق العملية التعليمية عن بُعد لدى العائلات المؤلفة من أكثر من فرد» مضيفةً: «نحرص كذلك على تأمين الوقود لمدارس فترة بعد الظهر، لا سيّما تلك الواقعة في المناطق الباردة».

من جهته، يعتبر ماجد البرشة، اللاجئ السوري النّاشط في الشأن التربوي، أنّ «المصير التعليمي لأطفال السوريّين ليس مهدّداً فحسب، إنّما متضرّر منذ سنوات نتيجة عوامل إدارية واجتماعية، وربما سياسية، غير أنّ الحل يبدأ بتشخيص سليم للمشكلة والاعتراف بوجود أزمة حقيقيّة في تعليم الأطفال السوريين، وإشراك مجتمع اللاجئين وكذلك التلاميذ في وضع الحلول، وهذا ما تنصّ عليه الاتفاقيات الدولية، وأهمها اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 التي تشدّد على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع الأطفال وحقهم في التعبير عن آرائهم». ويقول لـ«العربي الجديد»: «تلاميذ اللاجئين السوريّين ينحدرون من عائلات فقيرة، بالكاد تستطيع تأمين قوتها اليومي، فضلاً عن نفقات الصحة والسكن، فكيف ستمتلك الأجهزة الإلكترونية المطلوبة لإتمام عمليّة التعلّم عن بُعد ولضمان تعليم ذي جودة ومصداقية؟!». يكشف أنّ «التلاميذ السوريّين يعانون منذ العام الماضي، نتيجة الاضطرابات السياسية وإضراب المعلّمين، إذ لم تتعدّ فترة دوامهم 30 في المائة من مجمل العام الدراسي». ويتابع البرشة: «هذه السنة، تبدو الأمور أشد وطأة، نتيجة الكارثة الاقتصادية والصحية في لبنان، ما يفاقم من قلق الأهالي حول المستقبل التعليمي لأبنائهم. بالإضافة إلى هواجس سابقة تتعلّق بجودة التعليم والانتهاكات الحاصلة بحق أطفالهم في المدارس من تصرفات عنصرية وتعنيف وضرب». ويضيف: «لا يمكن أن نغفل المشاكل المزمنة للمدارس الرسمية، والتي دفعت اللبنانيين أنفسهم على مر السنوات، إلى تسجيل أطفالهم في مدارس خاصة. كما أنّ ما يثير مخاوف الأهالي السوريّين عدم إشراكهم في لجان الأهل بشكل فعّال، ما يقصيهم عن الجو التعليمي، علماً أنّ عدد التلاميذ السوريين في لبنان عددٌ هائلٌ لا يُستهان به».

عام دراسي مختلف جدا هذه المرة (إبراهيم شلهوب/ فرانس برس)

198,000

كان عدد التلاميذ غير اللبنانيين في المدارس الرسمية، خلال العام الدراسي السابق، معظمهم من السوريين

تلتحق صفوف الحلقتين الأولى والثانية غداً الخميس

الدور الأساس ليونيسف تمويل تسجيل التلاميذ في المدارس الرسمية

الرجال أيضاً يتأثرون بصورة الجسد

بينما تقع النساء تحت التأثير السلبي للصور الجاهزة النمطية المقولبة للجسد المثالي، فإنّ هناك دعوات إلى التركيز على أثر هذا التنميط على الرجال أيضاً

لندن ـ **كاتيا يوسف**

أدى التصوير غير الواقعي للمرأة في وسائل الإعلام والأعمال السينمائية والتلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى إطلاق حملات تتمحور حول «حبّ الذات» و«الجسد الإيجابي» في السنوات الأخيرة. هناك عدد لا يحصى من الدراسات التي تشير إلى الضرر الذي قد يلحق بالمرأة، نتيجة التلاعب الإعلامي بصورة الجسد ومعايير الجمال. ونادراً ما كانت أجساد الرجال محور نقاش وسائل التواصل الاجتماعي مثلاً، مع العلم أنّه لا ينبغي أن يشعر أيّ شخص بالسوء بسبب مظهر جسده.

كشف الخوض في هذا الموضوع بشكل متزايد، أنّ الرجال باتوا أكثر تعاسة من مظهرهم، من أيّ وقت مضى. ويجد العديد من الرجال صعوبة في التحدث عن هذه المسائل، بسبب ما يعرف بالثقافة الذكورية، في كثير من المجتمعات.

وتظهر إحصاءات خدمات الصحة الوطنية الرقمية في بريطانيا، أنّ الكثير من الرجال يعانون من المظهر الخارجي لجسدهم (البدانة أو العيوب). في إنكلترا، تضاعف عدد حالات الدخول السنوية إلى المستشفيات، للرجال الذين يعانون من اضطرابات الأكل، بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام 2007.

وكشفت دراسة أجرتها مؤسسة الصحة العقلية، في المملكة المتحدة عام 2019 أنّ 28 في المائة من الرجال شعروا بالقلق من مظهر جسدهم، و11 في المائة كانت لديهم أفكار انتحارية بسبب مخاوف جسدية. كذلك، وجد استطلاع أجرته «بوغوف» (شركة بريطانية دولية لأبحاث السوق وتحليلات البيانات) خلال العام الجاري، أنّ الرجال الأصغر سناً يعانون من ضعف الثقة بمظهر أجسادهم، بشكل أقرب إلى النساء.

يقول الطبيب النفسي غسان التتري، كبير المسؤولين الطبيين في مركز خدمات الصحة الذهنية للشباب «هيدسيس ساوثبورت» في أستراليا، لـ«العربي الجديد»: «لا يمكن تفسير أيّ مرض أو اضطراب نفسي، من دون النظر إليه من عدة جوانب. ففي التفكير التقليدي للطب النفسي، نتحدث عن علم النفس الإجتماعي أو العوامل البيولوجية النفسية والاجتماعية والثقافية، وأحياناً نضيف إليها عوامل دينية أو روحانية، ما يعني أنّ أيّ ظاهرة نفسية ترتبط بعوامل بيولوجية على علاقة بفيسيولوجية الإنسان وجنسه (ذكر أو أنثى)، وإن كان يعاني من أمراض أخرى، فكلّ هذه الأمور قد تساهم في ظهور أمراض نفسية وتحدّد ميولنا وخياراتنا في الحياة». يتابع أنّ زيادة اضطرابات المظاهر الجسدية واضطرابات الأكل عند الرجال، تعود لأسباب معقدة، أهمها الدور الوظيفي والنفسي والعاطفي والاجتماعي للرجل مقابل المرأة. أما عن سبب ازدياد ظاهرة اضطرابات المظاهر الجسدية واضطرابات الأكل، فيقول التتري، إنّ وسائل التواصل الاجتماعي فاقمت هذه القضية، بشكل كبير جداً، وذلك من خلال التركيز على المظهر، إذ تسبّبت باضطرابات نفسية عند النساء والرجال على حدّ سواء، ودفعت كثيراً من الأشخاص الذين لا يمتلكون معايير الجمال المطلوبة أو الحافز أو القدرة على ممارسة الرياضة أو كمال الأجسام، إلى الإحساس بالنقص.

يقول التتري، لـ«العربي الجديد» إنّ الجيل الناشئ يواجه مشكلة هوية عميقة جداً، ليس فقط بالنسبة لمسألة الهوية الجنسية بل في نظرته إلى الحياة وتفكيره السطحي. وبهدف تصحيح هذه المفاهيم من جذورها، من الضروري مراجعة شركات وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، خصوصاً «إنستغرام» و«فيسبوك» بخصوص الإعلانات التي تروّج لفقدان الوزن وتكبير العضلات وعمليات التجميل. فهذه الحملات لها أثر كارثي على هذه الأجيال الصاعدة. وقد تكون بداية الحلّ، في إطلاق حركة في المجتمع تثير هذا النقاش على نطاق واسع.

في دورها، تقول اختصاصية علم النفس في مركز «أوت الاود» في مومباي، بالهند، نامراتا جاين، لـ«العربي الجديد»، إنّه منذ الطفولة، يلقّن الرجال أنّ ذكورتهم وقوتهم يرتبطان بنجاحهم وإنجازاتهم وثروتهم، بينما كلّ ما يتعلق بالمرأة، يدور حول الاهتمام ببشرتها وجسدها ومظهرها. تضيف جاين: «نتحدث دائماً عن المساواة، لكنّنا لا نتعامل مع الرجال والنساء على قدم المساواة. لا عيب في اهتمام أيّ شخص بمظهره وصحته الجسدية والعقلية والعاطفية، بغض النظر عن جنسه. كذلك، ننصح الناس بالتوقف عن متابعة وسائل التواصل الاجتماعي، التي تقدّم معايير غير واقعية للجمال، وتدفعنا إلى الإحساس بالنقص».

وتظهر ببيانات موقع «أريف غلوبال» (أول منصة إلكترونية لتغيير السلوك) في ديسمبر/ كانون الأول 2019، أنّ 26 في المائة من الرجال، حول العالم، لا يشعرون بالارتياح من مظهر أجسادهم. كذلك عبر 58 في المائة من الرجال عن رغبتهم بأن يكون حجمهم متوسطاً، بينما عبرت 96 في المائة من النساء عن رغبتهن بأن يكنّ أصغر حجماً.

تمارين في حديقة فينسبيري بلندن (ستيف تايلور/ Getty)

الرضى عن الجسد بات أصعب من قبل (تيزيانا فابي/ فرانس برس)

حملة للتبرّع بالأعضاء في المغرب

تستمر الحملة الوطنية للتشجيع على التبرّع بالأعضاء، حتى السابع عشر من الشهر الجاري في المغرب، للتوعية حول أهمية التبرّع بالأعضاء، وهي ثقافة تفتقدها المملكة، إذ إنّ عدد المتبرّعين القليل لا يغطّي الحاجة

يعاني مرضى الكلى لعدم استفادتهم من عملية الزرع في الوقت المناسب (مؤمن قايز/ Getty)

الرباط ـ **عادل نجدي**

«من المؤسف أن نرى رجالاً ونساءً وأطفالاً يعانون أو يموتون كل يوم لعدم استفادتهم من عملية الزرع في الوقت المناسب». بهذه العبارة يكشف محمد بنشرقي لـ«العربي الجديد» عن واقع آلاف «مرضى الغسل الكلوي، الذين لم يحظوا بفرصة العثور على متبرّع بالكلية الثمينة»، بالتزامن مع استمرار حملة وطنية من كلية الطب والصيدلة بفاس (وسط المغرب) للتشجيع على التبرّع بالأعضاء، تمتد على مدى شهر. ومع استمرار ارتفاع عدد الإصابات بالفشل الكلوي في المملكة، الذي يبلغ حالياً 32 ألفاً و500 مصاباً، وما يرافق ذلك من لوائح انتظار طويلة للظفر بفرصة للاستفادة من زراعة الكلى، يعيش بنشرقي، الذي يعاني منذ أربع سنوات من قصور كلوي، أيامه تحت رحمة علاج مستمر، قد يخذله في أي وقت ليخسر حياته. وإلى أن يحين دوره بالعثور على متبرّع، لا خيار أمامه سوى الغسيل الكلوي.

في المغرب، تُجرى 50 عملية زرع كلى في السنة، موزّعة على مختلف المراكز الاستشفائية، بحسب رئيس مصلحة طبّ الكلى بالمركز الاستشفائي الحسن الثاني بفاس، طارق الصقلي الحسيني، الذي اعتبر في حديث مع «العربي الجديد» أنّ «العدد القليل للمتبرّعين لا يغطي حاجيات مرضى الكلى بالمغرب».

ويعاني المرضى المغاربة، الذين يحتاجون إلى زرع أعضاء، على الصعيدين الجسدي والنفسي، ما دامت ثقافة التبرّع غائبة في المجتمع المغربي، بالرغم من التشجيع القانوني ومواعظ رجال الدين، كما التقدّم الذي حقّقه المغرب في مجال تنظيم التبرّع بالأعضاء والأنسجة البشرية، بالمقارنة مع عديد من الدول العربيّة.

يقول رئيس جمعية الرحمة لمرضى القصور الكلوي، ياسين العلمي، لـ«العربي الجديد»، إنّ تواضع أرقام عمليات الزرع في المملكة يرجع إلى «غياب الوعي بثقافة التبرّع، إذ نجد بعض الفئات التي ترغب في التبرّع، لكنها تخاف من رأي الدين أو القانون أو من الجانب الصحي للعملية، فضلاً عن صعوبة الإجراءات القانونية التي تحول دون إقبال العائلات على التبرّع لأفرادها».

ولمواجهة التردّد المجتمعي الملحوظ الذي يواجه التبرع بالأعضاء في المغرب، أطلق ائتلاف من ثلاث جمعيات (الرحمة لمرضى القصور الكلوي والجمعية المغربية للبحث والتعريف حول أمراض الكلى الوراثية، وجمعية إسعاد بكلية الطب والصيدلة بفاس)، أخيراً، حملة وطنية تحت شعار «#أنا متبرع»، تهدف للنهوض بثقافة التبرّع بالأعضاء وتعريف المواطن المغربي بمختلف الأبعاد المتعلقة بهذا الفعل التضامني، بحسب رئيس جمعية الرحمة. وتتضمّن المبادرة أربعة أسابيع موضوعاتية، تتعاقب لمقاربة مسألة التبرّع بالأعضاء من مختلف جوانبها. ففي الأسبوع الأول تُعطى الكلمة للمرضى والمجتمع المدني، فيما تتناول الأسابيع الموالية إشكالية التبرّع من وجهة النظر الطبية والقانونية، الأخلاقية والدينية.

وبالنسبة إلى الباحث في الدراسات الإسلامية، محمد عبد الوهاب رفيقي، فإنّ ضعف الإقبال على التبرّع بالأعضاء في المغرب «أمر طبيعي، كون هذه الثقافة غريبة عن محيطنا وبيئتنا، وغياب حملات التوعية المهمة التي تدفع المواطنين إلى التفكير فيها والالتفاف لما تعنيه».

ويؤكّد الباحث المغربي أنّ المسؤولية تقع على عاتق الدولة للقيام بحملات توعوية في هذا الصدد، عن طريق تسخير وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للحديث عن الموضوع والتوعية به، لزرع قيمة جديدة داخل المجتمع، لافتاً إلى أنّ تحقيق ذلك يحتاج إلى جهد كبير من الدولة أولاً ثم المجتمع المدني والفاعلين فيه ثانياً. يأتي إطلاق الحملة الوطنية للتشجيع على التبرّع بالأعضاء في وقت حذّرت فيه الجمعية المغربية لمحاربة أمراض الكلى من الأرقام المقلقة حول التبرّع بالأعضاء وزرعها في المملكة، قائلة إنها تبقى ضعيفة أمام الحاجة الملحّة إليها.

17 عملية زرع لكلّ مليون نسمة في المغرب، وهو رقم ضعيف

50 عملية زرع كلى سنوياً، تجرى في مختلف المراكز الاستشفائية

وبحسب الأرقام التي كشفت عنها الجمعية، بمناسبة اليوم العالمي للتبرّع وزرع الأعضاء، الذي يُحتفل به في السابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول من كلّ سنة، فإنّ عدد المرشحين المحتملين للتبرّع بعد الوفاة قليل جداً، إذ تمّ تسجيل 1100 مغربي فقط منذ سنة 1989، منهم 700 في مدينة الدار البيضاء، في سجلّات التبرّع بالأعضاء على مستوى المحاكم الابتدائية في المملكة.

ومنذ سنة 1986، تاريخ إجراء أول عملية زرع، شهد المغرب 630 عملية زرع كلى فقط، من بينها 60 عملية تمّت من أشخاص في حالة وفاة دماغية، ما يمثل 17 عملية زرع لكلّ مليون نسمة، وهو رقم ضعيف مقارنة بالحاجة والطلب الموجودين.

ويسمح القانون المغربي بالتبرّع بالأعضاء البشرية، وفق ضوابط صارمة تتمثّل في أن يكون الغرض من التبرع بالأعضاء أو أخذها أو زرعها علاجياً أو علمياً، وألّا يلحق بالمتبرّع أيّ ضرر.